الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة

(*) الدكتور: رمضان عبدالسلام حيدر

مقدمة

الثورة هي التغيير الشامل والكامل لحياة الناس وواقع البلد، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة بناء دولة النظام والقانون؛ لأن الثورة قامت للقضاء على التخلف والاستبداد، من أجل تحرير الشعب وإقامة نظام جديد تسوده العدالة والمساواة، ويكون القانون هو سيد الكل من خلال دولة تكون مكتفية ذاتياً في جميع المجالات، يحترم فيها الناس القانون وبالمقابل تحترم هذه الدولة إنسانية الأفراد داخل المجتمع، وتستثمر قدرات البلد وقدرات الأفراد بما يسهم في البناء والتغيير، وتتحقق فيها المصالحة الوطنية السلمية بين الفرقاء، وبناء الدولة الجديدة، حيث أن التحكم في العنف، يتمُّ من خلال احتكار الدولة وحدها للعنف المشروع، ومن خلال توسيع قاعدة النظام الاجتماعي بفتحه أمام النخب، والفئات، التي بقيت على هامشه. وكذلك من خلال توسيع حقوق المواطنة الكاملة للجميع، والقضاء على بوادر الفتن والحساسيات القبلية وهو ما يحاول أعداء الثورة استغلاله لخلق مزيد من الفوضى.

ولذلك تبرز أهمية الإسراع في دمج واستيعاب كافة الثوار المسلحين ضمن الأجهزة الأمنية والمؤسسات للقضاء علي ظاهرة غياب الدولة وانتشار السلاح الذي يشبع ظاهرة الخوف لدى السكان.

وميزة ليبيا أنها لا يوجد بها انقسامات دينية أو لغوية أو طائفية أو مذهبية ككثير من الدول العربية والتي تمثل عائقاً أمام الاندماج المجتمعي ولكن القبلية هي الغالبة، ولذلك فإن تكريس فكرة المواطنة والانتماء القومي ليحل محل الانتماء للقبيلة يمثل أيضاً تحدياً أمام بناء الدولة الجديدة. ومن ناحية أخري فرغم وجود تيارات سياسية متعددة من ليبراليين وإسلاميين، إلا أن المجتمع الليبي لا يعرف التطرف الديني، رغم وجود بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة.

لهذا فإن الإسراع بتطبيق قانون العدالة الانتقالية، علي غرار ما حدث في جنوب أفريقيا، يمثل ركيزة أساسية في إعادة اللحمة الوطنية للشعب الليبي، وتعبئة كل الجهود لإعادة بناء ليبيا الحرة؛ لأن الانجراف إلي التصفية والانتقام سيُدخل البلاد في دوامة من العنف المتواصل والمتصاعد، فنظام القذافي كما كان يفضل بعض القبائل على بعض، فإنه أيضاً همّش الكثير من المناطق والمدن، وهو ما دفع البعض في الشرق لأحياء فكرة الفيدرالية ومشروع تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم هي برقة وطرابلس وفزان بما يمثل خطورة حقيقية على وحدة البلاد.

(*) عضو هيئة تدريس- كلية الشريعة والقانون – الجامعة الأسمرية الإسلامية

وأخيراً ورغم الديمقراطية المتعثرة والدولة الهشة التي تعيشها ليبيا بعد أكثر من ثلاثة أعوام من الثورة، إلا أن وجود خريطة طريق واضحة وإصرار الشعب الليبي على إنجاح ثورته وإزالة آثار النظام الاستبدادي القديم سيعجل بتجاوز المرحلة الانتقالية ويضع ليبيا على طريقها الصحيح في إعادة بناء الدولة وتحقيق الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

هذه النقاط وغيرها تستفزنا للبحث في استمرار التعثر والتحديات التي أعقبت نظام الاستبداد، وصعوبة المرحلة الانتقالية وإنجاز أهداف الثورة، **إذن نحن أمام إشكالية تتعلق بانتقال ليبيا من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة**.

ففي عهد القذافي الذي استمر لأكثر من أربعين عاماً، لم تكن هناك دولة بمفهومها التقليدي المعروف، وإنما نظام غريب ابتدعه القذافي سمي بنظام حكم الجماهير، لم تكن فيه مؤسسات دولة حقيقية في كافة المجالات، حيث كان هذا النظام يدور حول شخص القذافي وأنصاره.

فكيف نستطيع في المرحلة الانتقالية بناء الدولة الجديدة؟ وما هي الصعوبات التي تواجه هذا البناء؟ ومتى تتحقق العدالة والمساواة والحرية لكل الليبيين؟ وما هو دور مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات السياسية لبناء هذه الدولة؟ وما هي الخطوات اللازمة للانتقال إلى الدولة؟ هذه التساؤلات سيتم الإجابة عنها، وربما تظهر تساؤلات أخرى أثناء تناول الموضوع.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها مما تتناوله من رؤية لمعرفة مكونات وعوائق عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا، بداية من إعلان الحرب على نظام القذافي في عام 2011م حتى الآن، ومن تسليط الضوء على الأفكار التي تساعد على توعية الليبيين بأهمية اللحمة الوطنية والمشاركة في المصالحة والمساهمة في تحقيق الأمن والأمان، للاستفادة من موارد البلاد في التنمية الشاملة والوصول بالثورة إلى بر الأمان وبناء الدولة العصرية.

ويهدف هذا البحث إلى توضيح النقاط التي تعوق التحول بالثورة إلى الدولة والتي يمكن إيجازها في الآتي:

- عدم إحساس المواطن بالأمن والأمان نتيجة انتشار السلاح.
- انهيار الثقة بين السلطة والشعب نتيجة الفساد الإداري والمالي.
- تدني الوعي العام بأهمية التغيير والبناء والتطوير الذي يحتاج إلى مزيد من الصبر والوقت.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لحداثة الموضوع والمعلومات الخاصة به، المتوفرة في الكتب ومواقع الانترنت، وتم إعادة صياغتها بما يتلاءم والموضوع المطروح.

قُسّم فيها البحث إلى محورين تناول المحور الأول إرهاصات الثورة وعوامل قيامها، وتناول المحور الثاني الانتقال الديمقراطي بين المعوقات والتحديات.

المحور الأول: إرهاصات الثورة وعوامل قيامها:

يقتضي النظر إلى آفاق الانتقال الديمقراطي في ليبيا إلقاء نظرة فاحصة على الطبيعة والخصائص التي تميز بها نظام القذافي الذي حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود متوالية إلى أن تمت الإطاحة به عقب صراع مسلح شاركت فيه قوات أجنبية بقيادة حلف شمال الأطلسي تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة. مع تصاعد وتيرة الثورة ضد النظام واتساع رقعتها لتشمل كامل البلاد أقدمَ النظام على مزيد من القمع والعنف الذي راح ضحيته الآلاف من المواطنين، لكن كل ذلك كان بمثابة الوقود الذي كان النظام يصبه على نار الثورة التي تأججت ضده وقادت خاتمتها إلى قتل القذافي نفسه وتحرير البلاد من نظامه بشكل نهائي في أواخر 2011م.

أولاً: فشل الإصلاح من الداخل والتمهيد للثورة: حاول سيف الإسلام القذافي إقناع والده بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة وتطبيق السياسات التي من شأنها أن تقلل تدريجياً الضغوط الدولية المفروضة على ليبيا، وشدد على ضرورة معالجة القضايا الداخلية التي يمكن أن تخفف من الغضب الشعبي، كانت أهداف مبادرة سيف الإسلام جذب الليبيين ذوي الميول الإصلاحية والشباب وعناصر المعارضة المعتدلين في الخارج الذين كانوا محبطين وفي حاجة ماسة للتغيير الداخلي وهو ما يتصل بتفهم الآثار المحتملة لظاهرة "التكتل الشبابي" الديموغرافية على فكرة مشروع سيف، خاصة وأن نحو 65٪ من السكان في ليبيا تقل أعمارهم عن الأربعين سنة. أكد هذا النهج الجديد حاجة النظام لمراجعة الخطاب السياسي عملاً بالحكمة القائلة بأن الحاجة الماسة للإصلاح ستفرضها الضرورة إن لم تنتج عن الاقتناع[1].

1- قرر نظام القذافي الدخول في عمليات تطوير أو إصلاح ارتكز بشكل أساسي على الإصلاح الاقتصادي وإن شمل بعض جوانب الإصلاح السياسي. كان الهدف هو أن يحقق هذا الإصلاح تجديداً لشرعية النظام، ومن ثم إطالة عمره، وربما التأسيس للتوريث بعد وفاة معمر القذافي أو عجزه أو تخلّيه عن السلطة لابنه سيف.

2- مع ذلك فقد حدد القذافي نطاق التغيير أو الإصلاح ذلك أن إطلاق العنان لهذه العمليات ضمن النظام ذاته كان سيؤدي حتماً إلى إعادة النظر في كل مكونات النظام وعلاقته بالمجتمع.

كان من الواضح أن أية عملية إعادة هيكلة للمؤسسات السياسية والإدارية ستقود إلى إطار عام لحكومة جديدة وعلاقة جديدة بين الدولة من جهة والقطاع الخاص والأهلي والمجتمع المدني من

(1) Thomas Crampton," Qaddafi son sets out economic reforms: Libya plans to shed old and begin a new era

http://www.nytimes.com/2005/01/28/news/28iht-libya_ed3_.html?_r=3

جهة أخرى، وهذا ما لم يكن ممكناً بالنسبة للقذافي؛ لذلك فإن المشروع ظل في أغلبه حبراً على ورق[1].

ثانيا: رغم أن الصورة العامة والمتداولة عن ليبيا كانت ولا تزال تعتبر مواطنيها يحصلون على معدلات دخول عالية ويتمتعون بمستويات معيشة يحسدون عليها فإن الواقع الفعلي المعاش كان في الحقيقة غير مطابق لهذه الصورة. [2] .

كان الليبيون والشباب بوجه خاص يتساءلون ولسان حالهم يقول لماذا وبلادنا غنية بالثروة النفطية لا نعيش أو نتمتع بمستويات معيشة كتلك التي لمواطني بعض الدول العربية الخليجية مثلاً؟[3].

1- أبانت المسوح الإحصائية التي قامت بها الفِرق البحثية التي شاركت في إعداد البيانات الخاصة بالتقرير الوطني للتنمية البشرية 2002م عن حقائق صارخة ومخيفة فيما يتعلق بمستويات معيشة السكان في ليبيا إلا أن تلك النسب العالية المفزعة أحياناً لم تجعل النظام يفكر في القيام بأية معالجات حقيقية. وفقاً للتقرير المذكور فإن نسبة عالية من الأسُر الليبية كانت تعيش في ظروف وأوضاع سكنية غير ملائمة ولا تتفق في جميع الأحوال لا مع مستوى الدخل الوطني ولا مع المعايير المعترف بها عالمياً؛ بل إنها لم ترتق حتى إلى المعايير التي وضعها التقرير ذاته. وحسب نتائج النموذج القياسي الذي اعتمده التقرير فقد كانت معظم مناطق ليبيا تعاني من نسب عالية من حالة السكن المتدني.

2- وللتعرف على هذا الوضع المتدني يمكن الإشارة الى الحقائق التي كشفتها المسوحات المذكورة. لقد وصلت نسبة الأسُر التي تعيش تحت سقف سكن متدنى وغير مناسب (مجموع ما يصفه التقرير بالمنخفض جداً والمنخفض) يصل في مرزق بجنوب البلاد مثلاً إلى نحو 58٪، من الأسُر وفي المرج والجبل الأخضر بالشرق 46٪، بينما كانت بمدن الجبل الغربي ضمن ما كان يعرف بشعبية نالوت وغدامس 40٪، أما في المناطق الكبيرة حيث تتركز نسبة عالية من السكان كطرابلس فقد وصلت النسبة إلى نحو 45٪، وفي بنغازي أعلى من 50٪، ودرنة نحو 42٪، ومصراتة 40٪، وسبها 56٪، وفي مناطق ترهونة ومسلاته نحو 40٪، والزاوية وما حولها نحو 32٪، وكانت في منطقة الجفارة التي تضم اليوم نحو مليون نسمة تقريباً نحو 43٪.

3- كما أن التقرير لا يترك مناسبة إلاّ وأشار فيها إلى أن المناطق التي تعيش أوضاعاً سيئة قياساً إلى معايير السكن والإصحاح، تعاني أيضاً من تدني مؤشرات التحصيل التعليمي للسكان فيها.

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002، طرابلس، ص70- 71.

(2) US Library of Congres http://countrystudies.us/libya/26.htm (The United Nation and Libya)

(3) حول الفساد وتدني الخدمات، انظر، البشير الكوت، ص 203- 2011.

وبصرف النظر عن الخلل الواضح في التوازن بين المناطق وفق معدلات التأهيل الدراسي فان الصورة العامة تبين أن نسبة عالية من سكان البلاد عانوا من معدلات عالية من الحرمان من التعليم. لقد بلغت نسبة الأمية مثلاً أرقاماً مخيفة حيث وصلت في بعض المناطق كمزدة مثلاً نحو 31٪، وفي الكفرة نحو 27٪، والمرقب 26٪، ومصراتة نحو 23٪، وترهونة ومسلاته نحو 25٪. كما أنه من المفجع التعرف إلى أنه رغم ما تذكره التقارير الدولية عن معدلات التنمية البشرية فإن التقرير الوطني 2002م المشار إليه هنا يبين تماماً مدى تدهور الأوضاع التعليمية للسكان.

4- يتضح من بيانات التقرير أن "سبع شعبيات تقل فيها نسبة السكان من ذوي التحصيل الجامعي عن 2٪... إضافة إلى أن هناك ثماني شعبيات أخرى لا يتجاوز فيها السكان من حملة الشهادة الجامعية حدود 3٪ (غات 2.26٪، المرج 2.38٪، المرقب 2.64٪، سرت 2.46٪، وادي الشاطئ 2.64٪، مصراتة 2.52٪)..." بينما حازت أكبر مدن ليبيا، طرابلس على ما نسبته نحو 30٪ على مؤشر المقارنة في التفاوت في حالة التحصيل العلمي المنخفض جداً والمنخفض معاً وفقاً لبيانات التقرير، أما بنغازي فقد تحصلت على نسبة 31٪[1].

5- هكذا ووفقا لبيانات التقرير فإن غالبية السكان الليبيين كانوا في الواقع يعيشون تحت معدلات منخفضة المستوى. وبالرجوع إلى الجداول الخاصة بالتفاوت الاجتماعي بين المناطق نجد أن هناك **16** منطقة يقطنها نحو مليوني مواطن (1.922.567 نسمة وفقاً لما ورد بجدول السكان بالتقرير ص 59) تقع دون المعدل الوطني لمستوى المعيشة. ويلاحظ معدل التقرير أن المناطق المتدنية القياس "تشترك في ظاهرة انخفاض معدل دخل الفرد لديها بمستويات أقل بكثير من المعدل الوطني لدخل الفرد" إضافة إلى تفشي ظاهرة ارتفاع نسبة الأمية بين سكانها[2]. لا جدال في أن هذه الأرقام والنسب تؤكد بشكل قاطع مدى التدني والتدهور الذي كانت تعانيه مناطق بكاملها وقطاعات عريضة من السكان الذين كان لسان حالهم يتساءل عن الأسباب أو المنطق الذي يسوغ معاناتهم بهذا المستوى المهين للكرامة في وقت كانت فيه البلاد تحقق دخولاً عالية، وكان النظام يتبجح بأن الليبيين أسعد شعب فوق سطح الكرة الأرضية[3]. وبقدر ما تشير هذه البيانات إلى التحدي أمام ليبيا الجديدة وإلى ارتفاع حجم التوقعات لدى السكان الذين يشكل الشباب غالبيتهم بقدر ما تفسر لماذا التحمت غالبية الناس بالثورة ضد نظام القذافي. بل إنه وحتى ما اعتبر مؤيداً له من المناطق أو مناصراً

(1) تقرير التنمية البشرية، المصدر السابق، ص 71- 74.

(2) المصدر السابق، ص 78- 80.

(3) يرصد علي خضير ميرزا هذه الأوضاع ويحللها في ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص 367- 382.

وراضياً لم يقم أهلها في الواقع بالقتال معه بل كانوا مستعدين للتخلي عنه وتأييد الثورة والتعبير عن الاعتراف بشرعية البديل الجديد.

ثالثا: قيام ثورة 17 فبراير: لم يكن ما حدث في بدايتها وفي صورتها الأساسية يوحي بثورة واسعة النطاق بل إن ما حصل هو أن الانتفاضة التي بدأت في بنغازي تحولت إلى مجموعة من الانتفاضات التي وإن ارتبطت في الهدف فلم يكن بينها أي صلات تنظيمية أو حتى اتصالات؛ لأنها نشأت تلقائياً وفي بلد واسعة ومترامية الأطراف جغرافياً. لم يكن للمجلس الوطني الانتقالي الذي قاد الثورة سياسياً القدرات والإمكانات اللوجستية المناسبة لإقامة شبكة وثيقة للتواصل والتحكم والتوجيه وادارة الصراع الدائر. الذي حصل هو أنه في كل منطقة نشأت تشكيلات ثورية مدنية وعسكرية مستقلة عن غيرها من التشكيلات وتميزت بالطابع المحلي وبالتالي أصبحت الثورة سلسلة أو مجموعة انتفاضات محلية.

1- انتفاضة بنغازي كما كان الحال في مصر، نظمت أولى الاحتجاجات في بنغازي بالاعتماد على الفيس بوك. وتم تحديد يوم 17 فبراير موعداً لانطلاق المظاهرات. وفي محاولة لمنع احتجاجات 17 فبراير، قام نظام القذافي بإلقاء القبض على المحامي المعارض فتحي تربل يوم 15 فبراير. وكان تربل منسق أسُر ضحايا سجن أبو سليم، حيث قُتل 1200 سجين بريء في عام 1996 بناء على أوامر القذافي[1].

كان للقبض على تربل تأثيراً معاكساً، حيث خرجت أسر السجناء الذين قتلوا في ذلك السجن إلى الشوارع للاحتجاج على اعتقاله في 15 فبراير، وهم يهتفون "استيقظي يا بنغازي، فاليوم الذي كنت تنتظرينه قد جاء". خرج الناس إلى الشوارع للاحتجاج. وانضم جزء كبير من شرق ليبيا إلى الاحتجاجات، في المرج، والبيضاء، ودرنة، وشحات وطبرق وكذلك اجدابيا.

وردّ القذافي من خلال إرسال قوات الجيش، بما في ذلك المرتزقة، ضد الشعب، فضلاً عن ميليشيات بقيادة أبنائه. واستخدمت الأسلحة الثقيلة ضد الشعب الأعزل. وقتل العديد من المتظاهرين، واستمر هذا حتى استولى المتظاهرون على قيادة ثكنة عسكرية تابعة له في بنغازي.

في النهاية، امتدت الثورة التي بدأت بوصفها ثورة في المناطق الشرقية حصرياً، إلى المدن الغربية. فاندلعت مظاهرات في مدينة الزاوية، ومصراتة، فضلاً عن بعض المناطق في العاصمة. جاء رد فعل القذافي فورياً ووحشياً إلى أقصى الحدود. استعمل فيه المرتزقة من أجل سحق كل تحرك وأرسل

(1) الثورة الليبية وتحديات بناء الدولة، د.حمدي عبد الرحمن،
http://www.aleqt.com/2011/09/02/article_575640.html.

طائرات مقاتلة وسفن حربية من أجل مهاجمة الشرق. فر العديد من الطيارين وطلبوا اللجوء السياسي في مالطا ومصر.

تم استخدام القمع الشديد لخنق الحركة في مصراتة والزاوية والزنتان وطرابلس، حيث اندلعت الاحتجاجات في بداية الانتفاضة. قتل الكثير من الناس، وتم خطف وتعذيب الكثير. منعت كل التجمعات ونظمت دوريات في شوارع المدن على أيدي المرتزقة. تم وضع المكالمات الهاتفية تحت المراقبة. ونجح النظام القمعي في إسكات صوت الحركة في طرابلس لبعض الوقت، إلى أن اندلعت مرة أخرى في شهر أغسطس.

2- سقوط طرابلس أخيراً حسمت المسألة بسقوط طرابلس في شهر أغسطس. هل كان سقوط طرابلس بفضل قصف الناتو؟ إن حقيقة كون سقوط طرابلس قد أخذ حلف شمال الأطلسي على حين غرة تماماً مؤشر على أن ذلك لم يكن بمساعدته. حتى تلك اللحظة كان القادة يسعون إلى تهيئة الرأي العام لحملة عسكرية طويلة. كل الحديث كان يدور عن الجمود. لكن عندما سقطت طرابلس أخيراً أحدث ذلك مفاجأة عامة. لم يكن حلف شمال الأطلسي والمجلس الوطني الانتقالي مهيئين تماماً لذلك. بل حتى قادة القوات المسلحة تفاجئوا بذلك كما يشير باتريك كوكبرن، في تقرير له[1]

3- النظام السياسي الانتقالي عقب سقوط نظام القذافي: بالعودة إلى الإعلان الدستوري المؤقت الذي أصدره المجلس الانتقالي ليرسم معالم النظام السياسي الانتقالي عقب سقوط القذافي، نجد أن هذا الأخير استند في الإعلان إلى جملة من المبادئ العامة والقيم الأخلاقية ذات الطابع العام. سعى الدستور المؤقت إلى مخاطبة آمال الناس وتطلعاتهم من خلال بيان أطلقه نحو "مجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدّم والرخاء الذي لا مكان فيه للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحُكم الفرد". وقد حدد الإعلان "ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع...، واللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكلّ مكوّنات المجتمع الليبي". وأكد على "إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التّعددية السِّياسية والحزبية". وأن الدولة تكفل "حُرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر مُنظمات المُجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيمها".

(1) الثورة الليبية وتحديات بناء الدولة، د.حمدي عبد الرحمن،
http://www.aleqt.com/2011/09/02/article_575640.html.

هذا يفسر كيفية تكوين المجلس الوطني الانتقالي وفشله فيما بعد ويفسر أيضاً ما يمكن وصفه بحالة عدم التوازن أو عدم الاستقرار الموجود الآن أن هناك قوى كثيرة ومتعددة تعبر عن هويات ومصالح وانتماءات مختلفة بعضها قبلي والآخر إيديولوجي سياسي وبعضها أقاليمي، فيما وجدت أيضاً قوى وأطراف فاعلة ترتبط بقوى خارج الحدود. هذا ما يفسر ما حدث لاحقاً من صعوبة توفر أو تحقيق التوافقات وعدم الاستقرار الأمني وكان هذا واضحاً بعد انتخابات المؤتمر الوطني في يوليو 2012م كما سنرى لاحقاً.

من خصائص الثورة الليبية ما يتعلق بالدور الهام والكبير لفئات المثقفين والأغنياء ورجال الأعمال ثم الشباب والمرأة.

ساهمت المرأة في المظاهرات وفي تحميس وتشجيع المحتجّين بل إنها كانت تخرج للشارع وتواجه لفظياً قوات الأمن وتصفهم بأنهم لا أخلاق لهم وأنهم مجرمون. وما إن بدأت الانتفاضة تأخذ شكلها العنفي حتى ساهمت النساء في كل المدن الليبية بأعمال متعدّدة مثل إعداد الرّايات واللافتات وطهي الطعام أو الوجبات والقيام بأعمال التمريض...[1] لقد عبرت كاتبة عن دور المرأة في ثورة 17 فبراير ببلاغة قائلة: « عندما اندلعت الثورة، كانت المرأة الليبية حاضرة بفعلها، فلم يقتصر دورها على مجرد إرسال الأبناء والأزواج إلى واجهات المعارك، بل وحضّرن وجبات الطعام لهم، وخِطن الأعلام، وجمعن المال، واتصلن بالصحفيين، وركضن بالبنادق، وفي حالات قليلة استخدمنهن »[2].

احتوت المادة 30 من الإعلان الدستوري على ما يمكن اعتباره خارطة طريق الانتقال الديمقراطي والتأسيس للنظام السياسي الذي يحكم المرحلة وصولاً إلى إقرار الدستور الدائم والانتخابات العامة. وقد حددت المادة 30 الخطوات التالية من أجل ذلك:

"- **بعد إعلان التحرير**، ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مركزه الرئيس في طرابلس، ويشكّل حكومة انتقالية خلال مدّة أقصاها ثلاثين يوماً. وخلال مدّة لا تتجاوز تسعين يوماً من إعلان التحرير يقوم المجلس بالآتي[3]:

1 - إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.

---

(1). YusraTekbali ''Libya Women Acvtive Force in Revolution'' ،
http://www.huffingtonpost.com/yusra-tekbali/libyan-women-active-force_b_930995.html 26/2/2012

(2) ''Women's Role in the Libyan Uprising'' ،Nafissa Assed
uprising/ 10/3/2012 .http://www.libyaherald.com/2012/03/09/opinion-womens-role-in-the-libyan-

(3) تم تعديل هذه المادة استجابة للمطالب التي عبرت عنها قوى سياسية واجتماعية ومناطقية خاصة ما صدر عن مجلس برقة بحيث تتكون الهيئة التأسيسية من 60 عضواً يوزعون بالتساوي بين شرق وجنوب وغرب ليبيا استحضاراً للجنة الستين التي صاغت أول دستور لليبيا المستقلة في 1951، على الا تشمل الهيئة أعضاء المؤتمر الوطني الذي سينتخب في يونيو 2012م.

2 - تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

3 - الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام".

أ- يتمّ انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال مئتين وأربعين يوماً من إعلان التحرير".

ب- يتكوّن المؤتمر الوطني العام من مئتي عضو منتخب من كلّ أبناء الشعب الليبي، وفق القانون الخاص لانتخاب المؤتمر الوطني العام".

ج- يُحَلّ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في أول انعقاد للمؤتمر الوطني العام، ويتولى أكبر الأعضاء سنّاً رئاسة الجلسة، ويتولى أصغر الأعضاء سنّاً أعمال مقرر الجلسة. ويتم خلال هذه الجلسة انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبيه بالاقتراع السرّي المباشر بالأغلبية النسبية، وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة".

د- يقوم المؤتمر الوطني العام في مدّة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من أول اجتماع له بالآتي:

- تعيين رئيس للوزراء يقوم بدوره باقتراح أسماء أعضاء حكومته، على أن يحظوا جميعاً بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم كحكومة مؤقتة، وكذلك يقوم المؤتمر بتعيين رؤساء الوظائف السيادية.

5- الحراك السياسي بعد التحرير منذ اندلاع الثورة ضدّ القذافي، بدأت قوى سياسية مختلفة في التعبير عن نفسها بأشكال وتعبيرات أو تمثيلات متعدّدة بولادة أشكال ومستويات مختلفة من العمل السياسي الحزبي أو المجتمع المدني. يمكن التطرق إلى القوى السياسية المختلفة من خلال استعراض سريع مع ملاحظة أن هناك حراكاً متواصلاً، حيث تشهد الساحة ولادة منظمات وتنظيمات جديدة باستمرار؛ لذلك سنركز هنا على تقديم بانوراما سريعة للقوى السياسية والمجتمع المدني وتنظيماته وذلك من أجل تقدير دورها ومشاركتها في عملية الانتقال الديمقراطي وما يثيره ذلك من فرص وإشكالات وتحديات.

1- صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم 29 في 2 مايو 2012م إضافة إلى القانون بشأن ضوابط الكيانات السياسية رقم 30 لسنة 2012م الذي صدر في 24 إبريل 2012م وهما المنظمان لنشاط الأحزاب والكيانات السياسية. كانت المسودة الأولى لقانون الأحزاب تحظر قيام الحزب على أساس قبلي أو جهوي أو عرقي أو لغوي أو ديني[1]. واجهت الجماعات الإسلامية هذا المشروع بالرفض رغم أن الهدف منه كان الحيلولة دون بروز الاتجاهات المتطرفة لأسباب سياسية أو جهوية أو دينية.

(1) في2 أيار/مايو2012م صدر قانون الأحزاب الذي حظر قيامها باستخدام العنف أو تشكيل أذرع عسكرية أو شبه عسكرية، أو تَضَمُن برامجها تحريضاً على العنف أو مخالفة لـ "الشريعة"، مع إلغاء الحظر الذي كان مقترحاً لقيامها على أسس دينية أو قبلية أو جهوية، (مشروع قانون الاحزاب...خلافات داخل المجلس، ليبيا اليوم 30 إبريل 2012م). صحيفة ليبيا اليوم - مشروع قانون الأحزاب... خلافات داخل المجلس... .

نجح الإسلاميون في الضغط على المجلس فجاء القانون ليحظر تداول أي فكر مخالف للشريعة وهو نص كان يستهدف حظر أية أحزاب ذات توجه علماني إضافة إلى ما نص عليه من حظر تداول أو نشر ما يخالف الشريعة وهو ما يفتح الباب واسعاً لتأويلات تضع قيوداً على حرية التعبير[1].

وعموماً تعاني الأحزاب الليبية عموماً الكثير من النواقص والتحديات التي تعكس ضعف الفاعلين الاجتماعيين بشكل عام، فهي تعاني ضعفاً تنظيمياً وربما عجزاً ديمقراطياً في إدارتها إلا أن أهم خصائصها هو الافتقار لمشروع سياسي وإلى قاعدة اجتماعية حقيقية. ينطبق على الأحزاب الناشئة ما يراه محمد نور الدين أفاية بشأن الأحزاب في دول الربيع العربي من أنها عاجزة أن تلعب دور الفاعل السياسي والاجتماعي بما يحقق نجاح الانتقال الديمقراطي[2]؛ لأنها بحاجة للقطع مع القبيلة والغنيمة والعقيدة وأن لا تعتمد الشعارات والتحريض والشعبوية العدمية وهو ما يعتبر خاصية تشترك فيها الأحزاب الليبية مع مثيلاتها في دول الانتقال الديمقراطي العربية[3] .

2- إن العديد من أحزاب ليبيا الجديدة، وربما باستثناء تحالف القوى الوطنية (الليبرالي) ويضم عدداً كبيراً من الأحزاب والتنظيمات، أو حزب الجبهة الوطنية (وريث الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي تأسست في الثمانينات لمعارضة القذافي) وحزب العدالة والبناء الخاص بجماعة الإخوان المسلمين، لا تعدو في الواقع، عن أن تكون تجمّعات لأعداد محدودة من الأفراد الذين يندر أن يتمتع أحدهم بمقوّمات زعامة من أي نوع. يتصل هذا أيضاً بما كان قد لاحظه المغيربي من أن الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ما تزال في مراحلها الجنينية، ولم تتطور بالدرجة التي يمكن أن تجعلها فاعلاً أساسياً، بل إنَّ الوعي الطبقي ما يزال ضعيفاً جداً. هذا يفسح مجالاً أوسع أمام المصالح والانتماءات العائلية والعشائرية والقبلية والإقليمية بدلاً من المصالح الاقتصادية والطبقية.

3- إن الأحزاب التي نشأت حديثاً عكست روحاً تنافسية أثناء الانتخابات أدّت إلى تعقيد المشهد وجعلت الوصول إلى توافقات وتسويات غير ممكن. ذلك أن هذه الأحزاب حرصت على تعظيم مكاسبها في ظل خوفها من أن تدفعها الأحزاب الأخرى خارج ساحة المنافسة والحكم. ويزيد من خطورة التأثيرات السلبية لواقع الحياة الحزبية الحالية أنها خلقت استقطابات حادة في الرأي العام وبين النخب المختلفة وأدت لجعل التوصل لتوافقات في المرحلة الانتقالية أمراً غاية في الصعوبة وهو ما أدخل البلاد دوامة الصراع وسط تدهور الوضع الأمني.

---

(1) Paul Salem & Amanda Kadlec, Libya's Troubled Transition Carnegie Papers
http://carnegieendowment.org/files/libya_transition.pdf

(2) محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه، منتدى المعارف، بيروت، 2013م، ص 123- 124.

(3) المرجع السابق، ص 125، 127.

لذلك نجد أن مطالبات بدأت تدعو لإيقاف عمل الأحزاب وتجميد أو إلغاء تراخيصها حتى إصدار الدستور الدائم. وبينما تعكس هذه الوضعية حالة الإحباط من أداء الأحزاب، فإنها تعكس أيضاً إرث القذافي الذي منع الأحزاب واعتبرها ضارة، وهو موقف يتردد اليوم أيضاً. بينما تعمل قوى سياسية إسلامية ذات قدرات تنظيمية تفوق الأحزاب الأخرى على دعم المناداة بالمنع أو التجميد كونها تعتمد على التنظيم السري أكثر من العمل العلني. وإذا قدرنا خطورة الحالة الأمنية وعجز الحكومة عن ضمان الأمن فأن الأحزاب تخشى إذا ما استمر هذا الوضع أنها لن تحوز على رضا وقبول السكان وهذا من شأنه أن يهدد بناء الديموقراطية.

المحور الثاني: الانتقال الديمقراطي بين المعوقات والتحديات:

تقوم استراتيجية الانتقال الديموقراطي من خلال تقويم النتائج وبناء الاستراتيجيات في مختلف المجالات، وذلك من خلال عدة أمور أهمها: تطوير الإمكانيات البشرية في ليبيا كشعب له خصوصية ديمغرافية تنوعية لسكانه، وله تراث اجتماعي ومكون طبيعي وثقافي يجب مراعاته في إطار تحقيق أعلى درجات الوحدة الوطنية وتشجيع الكوادر البشرية في الدولة الليبية على الاهتمام بالمسار المؤسساتي للدولة، من خلال إقامة المؤسسات المتسمة بالنهج الديمقراطي، وتشجيع الإمكانيات البشرية الليبية في مجالات الصحة، والتربية، والخدمات الأساسية، والحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر وتعبئة الإمكانيات البشرية، من خلال زيادة قوة العمل وإنتاج الثروات، ومن خلال التنمية الاقتصادية والاستثمار الأمثل للثروات الطبيعية والموقع الجغرافي، بوصفها إطاراً ومورداً للتنمية البشرية وتنمية الثروات الطبيعية والمادية، لإنشاء بنية تحتية متطورة.

أولاً: المعوقات والتحديات:

لقد عانت السياسة في ليبيا سيطرة الأيديولوجيا التي حاول القذافي فرضها على الواقع. وأن ما يجري الآن من محاولة لفرض تصوّرات أيديولوجية مختلفة تتزعمها تيارات، وبحجج متعدّدة، يمكن أن يقود إلى توليد النتائج ذاتها، ويبعث مخاطر مشابهة. ليس من المفيد إطلاقاً أن تتم المقايضة بمستقبل البلاد الديمقراطي، بالسعي إلى فرض تصور معيّن مهما كانت مرجعيته. وعلاوة على أن ذلك يهدد عملية البناء، فإنه يقود إلى أخطار ومخاطر سياسية مباشرة عبّرت عن بوادرها المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها مدن ليبية والمواقف التي عبّر عنها الحراك الشبابي في مستويات مختلفة. من الواضح أنَّ التجربة الوليدة للأحزاب والمجتمع المدني ستدفع ثمن التنافس السياسي المتمحور حول الأيديولوجيا أو الزعامة والقبلية والجهوية.

1- المعوقات:

أ- القبلية سلاح ذو حدين:

تُعد ليبيا مجتمعاً قبلياً ويتكون مجتمعها من عدد كبير من القبائل المختلفة الأحجام، ورغم قيادة الدولة لعمليات التحديث المتواصلة منذ أكثر من نصف قرن واتساع دائرة ونطاق التعليم والتعرض للمؤثرات الخارجية المختلفة، لم تختف القبيلة وإن عمل قمع القذافي على حصر دورها السياسي في نطاق الدعم والتأييد. لم تدفع القبلية الثورة ضد نظام القذافي ولم تشهد البلاد صراعاً بين القبائل، ومع ذلك تذرع الجانبان بها[1].

لكن الثورة ذاتها قادت إلى ظهور نوع من التصنيف القبلي بشكل واضح[2]. قاد هذا الوضع ليس فقط صدارة قبائل ومدن معينة، بل أدى أيضاً إلى ما يمكن وصفه بعملية انقسام واستقطاب اجتماعي وسياسي حيث أصبحت ليبيا مقسمة بشكل واضح بين القبائل والمناطق النشطة في الثورة من جهة وأولئك الذين كانوا سلبيين أو تم تجنيدهم من قبل النظام. هذا الاستقطاب يتم توظيفه في المرحلة الانتقالية لتعزيز مكانة قبائل ومناطق معينة على حساب غيرها ليرسخ انقسام المجتمع إلى منتصرين ومنهزمين ورابحين وخاسرين بما يجعل تحقيق المصالحة الوطنية أبرز تحديات الانتقال وبناء التنظيم السياسي والدولة الجديدة[3].

ب- التجانس العرقي والثقافي:

تتجانس ليبيا عرقياً ودينياً بدرجة أكثر من أية دولة عربية أخرى. فمعظم الليبيين هم من العرب، ويمثل غير العرب أقل من 10٪ من السكان منهم البربر أو الأمازيغ والطوارق والتبو[4]. وقد مارس نظام القذافي سياسة إدماجية لعقود طويلة من الزمن وذلك باتخاذ كل ما أمكنه من أجل الدمج للجماعات الثقافية غير العربية ضمن بوتقة الصهر العربي. أدى ذلك بالنسبة للأمازيغ إلى قمع إضافي علاوة على ما واجهوه وبقية الليبيين من دكتاتورية وتسلط القذافي؛ لذلك سارع الأمازيغ والبربر إلى الالتحاق بالثورة ضد النظام منذ انطلاق أول انتفاضاتها وشاركوا فيها بكل فاعلية.

---

(1) [35]Youssef M. Sawani, Post-Qadhafi Libya: interactive dynamics and the political future January 2012, pp.3-4 No. 1, Contemporary Arab Affairs Vol. 5,

(2) مع ذلك القبائل الليبية لم تتقاتل، انظر:

Libya's Post-Qaddafi ،Peter Mandaville&Jeffery Martini ،Keith Crane ،Cristopher S. Chivvis Transition,

http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR100/RR129/RAND_RR129.pdf

(3) ميراندا لايتسينغر، "القذافي والمتمردون يتنافسون على ولاء القبائل الليبية".

http://www.msnbc.msn.com/id/43049164/ns/world_news-mideast_n_africa/t/gadhafi-rebels-vie-loyalty-libyan-tribes/#.T2M894FqO1s 4/3/2012

(4) Ronald Bruce St. John

كانت الثورة بالنسبة لهم مجالاً وفرصة للتمكين. وتتراوح المطالب التي عبر عنها هؤلاء من إبراز الهوية والثقافة الخاصة إلى اعتبار الأمازيغية لغة رسمية أو وطنية على الأقل مع المناداة بتمثيل نسبي في الحكومة والمؤسسات المختلفة للنظام السياسي الانتقالي. في كثير من الحالات تحولت هذه المطالب، وربما بسبب عدم تجاوب مؤسسات الحكم في النظام الانتقالي، إلى مطالبات عنيفة عن طريق الاعتصامات والحصار والاعتداء على مؤسسات الدولة وغيرها.

ج- الثقافة السياسية:

لا ينبغي أن نتجاهل الآثار المدمّرة لسياسات القذافي في الحيلولة دون نشوء ثقافة سياسية ديمقراطية ومدنية حدثية. لذلك يتفق الكثير من الدارسين أن القذافي رسخ سمات الثقافة التقليدية التي تعتبر نموذجاً معبراً عن "ثقافة الراعي والرعية... ثقافة المطلق والنسبي... ثقافة السادة والعبيد... ثقافة الشيخ والتلميذ... ثقافة الأب والابن..."، أي أنّها ثقافة الخضوع وعدم المبادرة؛ بل ثقافة تُعلي شأن الحاكم أو الكبير، وتؤهله للهيمنة على كلّ شيء من دون أن تُفسح مجالاً للأفراد[1]. الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي تعاني عناصر قصور واضحة في ما يتعلق بمسألة الديمقراطية، على وجه العموم وتفتقر بشكل عام إلى العناصر المعزّزة للمشاركة السياسية، والشعور بالاقتدار السياسي والاستعداد للمشاركة، وتوفر روح المبادرة والثقة بين المواطن والنظام السياسي[2].

د- اقتصاد الريع:

لا يمكن التقليل من الآثار السلبية لاقتصاد الريع على فرص الانتقال الديمقراطي في المديين القصير والمتوسط، وعلى آفاق تعزيز الديمقراطية عموماً. يلاحظ صلاح الحدّاد أن خصائص الاقتصاد الليبي التي ميّزته خلال العقود الماضية منذ اكتشاف البترول قضت على الطبقة الوسطى، وغيّبت مؤسسات المجتمع المدني، وأثرت سلباً في قيم الاستقلالية والحرية الفردية[3]. هناك دراسات عديدة وتحليلات تربط بين النفط أو الموارد والديمقراطية، وتؤسس لعلاقة عكسية بينهما، بحيث إنّه كلّما ارتفعت العائدات والموارد النفطية مثلاً، عانت مكوّنات الديمقراطية وتدنّت، وأصبح النظام أكثر شمولية[4].

---

(1) صلاح الحدّاد، الطريق إلى الديمقراطية: نجح الألمان والأسبان، فهل ينجح الليبيون؟ المنتدى الليبي، السنة الأولى، العدد الثاني، صيف 2006، ص 65.

(2) مصطفى التير، مصدر سبق ذكره، ص57- 75.

(3) صلاح حدادا، مرجع سبق ذكره ص 66

(4) Michael I. Ross, " Does Oil Hinder Democracy?" World Politics, April 2001 and Richard M. Auty, Sustaining Development in Mineral Economies: the Resource Curse Thesis, New York;

ويبقى من غير المؤكد ما إذا كان الليبيون سيتمكنون من تجاوز لعنة الموارد وتحقيق القفزة النوعية نحو الديمقراطية بإقامة اقتصاد يقوم على إنتاج الثروة لا توزيعها فقط.

إن التحدّي الاقتصادي يظلّ الأهم على المديين المتوسط والطويل خاصة في وجود المستوى العالي والمتواصل الارتفاع للتوقعات لدى غالبية الناس، وخاصة الشباب. إنَّ الاكتفاء بمجرد مخاطبة المشاعر، ورفع مستوى التوقعات، والاعتماد على الإشارة إلى سلبيات نظام القذافي، والتلويح بأهداف وتفكير رغائبي، أو شراء رضا السكان بالتوزيعات النقدية، سيكون بالغ الضرر. إنَّ الوقوع في فخّ الاستجابة لظاهرة علو سقف التوقعات، هو ما قد حصل فعلاً مع استمرار غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة. لم تتمكّن الحكومات المتوالية منذ سقوط النظام من تبنّي سياسة واضحة لإدارة التوقعات، خاصة بين أوساط الشباب. إن هذا حاسم في اقتصاد يتميّز بتحولات ديمغرافية جذرية وحاسمة. إنَّ هذا يزداد حدّة بالنظر إلى أن الشباب يشكلون أكثر من 60٪ من إجمالي الباحثين عن العمل وفقاً لآخر الإحصاءات والبطالة 15٪ وإن كانت مصادر غير رسمية تضعها في حدود 30٪[1].

هـ- مشكلة الجهوية:

ثارت خلال الفترة التي تلت القضاء على نظام القذافي نقاشات وجدالات ما تزال مستمرة حول الشكل الجديد للدولة، ومضمون العلاقة بين السلطة المركزية في العاصمة والمناطق الجغرافية المختلفة[2]. وما زالت الفيدرالية والجهوية تمثلان تحديات لا يمكن تجاوزها ليس فقط أثناء الانتقال الديموقراطي بل في مستقبل الدولة أيضاً. لقد عبرت الفيدرالية بالذات عن نفسها مبكراً في صيف 2011م وقبل اكتمال تحرير البلاد من نظام القذافي، وإن تراجع عنها المطالبون بها مؤقتاً إلا أنها عادت للبروز مجدداً بعد انتهاء عملية التحرير من خلال تأسيس مجلس برقة في 6 مارس 2012م[3]، وبغضّ النظر عن دروس التجربة الفدرالية في ليبيا ما بين عامي 1951م و1963م التي تمّ التخلي عنها لأسباب اقتصادية وسياسية، إلا أنّه يمكن الإشارة إلى أنَّ التخلي عنها كان عاملاً مهماً في تحقيق قدر كبير من الاندماج والتأسيس لبناء هوية وطنية؛ إذ كانت سياسات القذافي قد ألحقت الضرر

Routledge,1993 and, Thomas L. Friedman, "the First Law of Petro Politics", Foreign Policy, May-June, 2006, pp. 28-36

(1) http://www.npdc.gov.ly/index .php?option=com_content&view=article&id=348:-15-&catid=10:2012-08-02-22-31-25&Itemid=16

(2)Mohamed Eljarh, " the Prospects for Federal Democracy in Libya", Middle East Online, http://www.middle-east-online.com/english/?id=51011

(3) مصدر سبق ذكره،

Paul Salem & Amand Kadlec,

بمناطق معيّنة من ليبيا دون غيرها، فإن ذلك لا ينبغي وفقا للكثيرين النظر إليه كمبرر للمناداة بالفدرالية[1].

2- التحديات:

لا يمكن قيام دولة مدنية حديثة إلا بمرحلة انتقالية تسود فيها العدالة الانتقالية التي تخضع فيها كل الاعتداءات والجرائم والانتهاكات إلى عدالة قضائية محايدة صريحة وشفافة حقوقية، ومحاكمات جنائية يتساوى أمامها كل أفراد المجتمع لإعادة الحقوق وتعويض الانتهاكات، وجبر الضرر، والاعتراف بحقوق المعتدى عليهم، واحترام الكرامة الإنسانية وغيرها، ومن دون ذلك لا يمكن فرض الاستقرار والوئام والانتقال إلى بناء الدولة المدنية الحديثة.

أ- صراعات داخلية:

فضلاً عن ذلك، فإن هناك مخاوف فعليَّة من حدوث صراعات داخليَّة بين أجنحة الثوار وبين من هم ليبراليون قادمون من المنافي الأوربية وبين الإسلاميين، وكذلك بين ما هو اختراق خارجي وأدوار لقوى دوليَّة تتنافس على مستقبل نفوذها في ليبيا وحصتها من النفط الليبي، وهي معلومات تؤكد كلها أن ليبيا ما بعد القذافي مرشحة للدخول في دوّامة صراعات هائلة ومكثفة ربما تدفع البلاد إلى حرب أهلية لا يعلم مداها إلا الله.

فضلاً عن ذلك، فقد أعرب بعض المراقبين عن قلقهم من أن الثوار الذين يفترض أنهم سيقودون ليبيا الجديدة، يأتون بشكل كبير من الصفوف الداخليَّة التي كانت محيطة بالقذافي، وهذا يجعل من المستحيل تطهير الحكومة الجديدة من المرتبطين بالنظام القديم، خاصة مع تأكيد الدول الغربيَّة والمجلس الانتقالي على ضرورة بقاء الأجهزة الأمنيَّة التي كانت تعمل في ظل نظام القذافي، وعدم تسريحها كما حدث في العراق.

إضافة إلى مخاوف البعض من حدوث انقسامات أو صراع على السلطة داخل المؤتمر الوطني الذي يتألف من معارضين قدامى يمثلون التيارات المختلفة منها القوميَّة العربيَّة والإسلاميَّة والعلمانيَّة والاشتراكيَّة ورجال الأعمال، وهؤلاء جميعاً أصحاب مصالح ورؤى مختلفة.

ب- تحديات اقتصادية:

وعلى الصعيد الاقتصادي يشير المراقبون إلى أن ليبيا، ذلك البلد الغني بالنفط، يعاني من وجود تحديات اقتصاديَّة، وذلك بعد أربعة عقود من الاستبداد، وعلى الرغم من أن المجلس الانتقالي الليبي ومن بعد المؤتمر الوطني تحدثا عن إعداد خطط للتنمية الاقتصاديَّة، خاصة فيما يتعلق بإعادة إعمار

(1) ليبيا والفدرالية: سياقات الماضي ومآلات المستقبل،
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/04/20124269497183645.htm

البلاد، وإصلاح البنية التحتية المتضررة في القتال وإعادة تعبئة خزائن الدولة، إلا أن المحللين يؤكدون أن القيام بمثل هذه الإصلاحات يستلزم وقتاً ومجهوداً، فأي حكومة جديدة في طرابلس لن تتمكن من التعويل على العائدات النفطيَّة في المدى القصير أو المتوسط لحل مشاكلها؛ لأن الخبراء يقدرون أنها ستحتاج إلى عدة أعوام على الأقل قبل أن يعود الإنتاج النفطي إلى مستويات ما قبل الحرب، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث نزاع نتيجة لتباطؤ هذه الإصلاحات.

ج- التدخل الأجنبي:

أما التحدي الأكبر الذي تواجهه ليبيا ما بعد القذافي يتمثل في التدخل الأجنبي في الشئون الليبية، فالدول التي بادرت باتخاذ قرار مجلس الأمن بدعوى ظاهرية وهي حماية المدنيين الليبيين، وأمضت أكثر من ستة أشهر في القتال ضد القذافي وكتائبه، ودعمت الثوار الليبيين جوّاً وبحراً وتسليحاً، لا شك أنها تنتظر نصيبها من الكعكة؛ فدول مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا بل وأمريكا أنفقت ملايين الدولارات من أجل تمويل العمليات العسكرية ضد القذافي، ولكن بعد سقوط النظام، ترى أنه قد حان وقت الحصاد.

ويلفت المحللون إلى أن بداية هذا التدخل الغربي ستكون من خلال التدخل في وضع الدستور الليبي والتشريعات الليبيَّة الجديدة من أجل سنّ قوانين تسمح لهذه الدول بأخذ حصتها ونصيبها من النفط، أبرز وأهم الثروات الليبية، وهو ما يعني أن ليبيا الثورة ستواجه ضغوطاً كبيرة وتدخلاً من هذه الدول في كل ما يهم الدولة الليبيَّة. وتمهد الآن للتدخل من خلال فرض وصاية على الشعب الليبي عن طريق استخدام فزاعة الإسلاميين.

ثانياً: معالجة المشاكل والصعوبات:

يجب على الحكومة أن تصارح الشعب حول الوضع الراهن وتقدم له حسابات كاملة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في الدولة؛ لأن كتم الحقيقة يولد في نفوس الشعب سوء الظن بها، فيفقد ثقته وتأييده لها، فإذا ما حققت الحكومة تلك المصارحة، يتحول الشعب إلى كتلة متراصة فيعتقد أن كل ما يصيب بلده يصبه هو، وأن الدولة كلها ملكه، فيدافع عنها بكل أمانة وإيمان.

ويمكن معالجة المشاكل وحل القضايا الصعبة بالطرق التالية:

1- تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي: حيث أن الانخراط في الممارسة السياسية العادية لن يتحقق دون توفير محيط يضمن الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية، ودون تأمين دور فاعل بل ومؤسساتي للمعارضة السياسية.

2- التغلب على الانحرافات والممارسات غير القانونية، مثل تعيين الكفاءة غير المؤهلة، وعدم استقرار موظفي الإدارات والمسؤولين الإداريين، وعدم الاعتبار الممنهج للاستحقاق، ووجود البيروقراطية المفرطة، وتقلب الهياكل الإدارية، والتعالي المفرط لبعض الإداريين على الآخرين،

والانفعالية في التسيير، وضعف الاستشارة والحوار، وعدم إغفال مبدأ التفاوض لفضّ التوترات والنزاعات الإدارية.

3- حل المليشيات المسلحة: حيث أنه لابد أن تسرع الحكومة لحل المليشيات وتنفيذ برنامجها الداعي لدمج المقاتلين في الشرطة والجيش، وأن تضع يدها على مقدرات الوضع الأمني. وتكون هي الوحيدة المسيطرة وتفرض قوتها وليس جهة ما على الأمن، وضرورة القضاء على الجهوية أو القبلية الموجودة فيها؛ لأن ذلك يضعف الوحدة الوطنية.

4- الاهتمام بالتعليم والتدريب وتزويد الإدارة والاقتصاد الوطنيين بالأطر الليبية الضرورية، لتحقيق التنمية، والانفتاح على العالم، ومواكبة الحداثة وتقوية الروابط الاجتماعية، وعودة المنقطعين عن الدراسة وتقوية قيم المواطنة، والحد من بطالة حاملي الشهادات، ومعالجة مشكلة الخريجين غير المهيئين لمواجهة تغيرات ومستلزمات الاقتصاد والمجتمع العصريين.

5- العمل على تكوين الكوادر العلمية الرائدة لفائدة الإدارة، وفي إنتاج مثقفين وعلميين ذوي سمعة عالمية، وتوفير مجالات للخبرة والتفوق، منتجة لكفاءات ذات مستوى عال (مهندسين، وأطباء، ومعلومياتيين، وإداريين، وقانونيين، وأساتذة).

6- نزاهة أساتذة الجامعات والمعاهد العليا: حيث يجب على أساتذة الجامعات اتخاذ سبل العدل في الحكم على قدرات الطلاب ومدى استيعابهم للمواد المقررة بالحرص على التقييم الدقيق، بالانتباه الدائم والإكثار من الاختبارات الجزئية والدورية، وليس فقط الامتحانات السنوية أو نصف السنوية، من خلال التنويع الهادف لاكتشاف المواهب والقدرات.

7- الاهتمام بقطاع الصحة والخدمات الطبية: وإعادة تنظيم هذه القطاعات وتمويلها والارتقاء بها إلى مستوى يستجيب لمتطلبات التنمية البشرية للسكان، وتتمثل إحدى مقومات هذه الاستراتيجية في التأمين الإجباري على المرض، الذي تم الشروع في تطبيقه بشكل تدريجي.

8- العمل على التحكم في البطالة: والقضاء على آفة الفقر وإحداث مؤسسات للضبط، واعتماد آليات ناجعة للسياسات الجبائية والمالية والنقدية، والتحكم في التضخم، وتطوير نظام مالي وطني، وكذلك بناء نسيج مهم من المقاولات الصغرى والمتوسطة، ونواة صلبة للمجموعات الخاصة، والتخلي التدريجي للدولة عن التدخل في الاقتصاد، لفائدة القوى الصاعدة للسوق، وتوفير الشروط الملائمة لقيام سوق عصري، مع ربط الاقتصاد الوطني بالنموذج الليبرالي المنفتح على شبكة المبادلات الدولية، بما يحقق تحسن مستوى المعيشة، بشكل عام، بما في ذلك ارتفاع مستوى الدخل والقدرة الشرائية والطاقة الاستهلاكية وسبل الادخار.

9- الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعاني من قصور كبير، ليس فقط بسبب قلة الماء، ولكن أيضاً بالنظر إلى المعوقات المرتبطة بالنظام العقاري، وبنوعية الأنشطة الزراعية.

10- تشجيع الاستثمارات الخارجية وإحداث عدد أكبر من المقاولات، وضمان وحدة مصادر المياه والتحكم في الاستهلاك واقتصاد هذا المورد.

11- اختيار المنظومة الإدارية القادرة على اتخاذ القرار البعيد عن الارتجال والتسرع من خلال الاختيار الأنسب للكوادر المؤهلة القادرة على تحقيق التنمية والتخطيط السليم.

12- ضرورة المحاسبة للإدارات المتورطة في انتهاك القوانين الإدارية والعامة: حيث أن المحاسبة أو تقديم الحسابات، وكذلك تطبيق العقوبات الإدارية أو السياسية أو القضائية أو الانتخابية، المترتبة عن نتائج تلك الحسابات، وفي المقابل فإن الإحساس بالإفلات من العقاب سيشجع على التلاعب بالمال العام، وسيدفع إلى تكرار الأخطاء أو التهاون، علاوة على منح مكافأة غير مستحقة للعديد من الأشخاص المفتقرين للكفاءة فالمواطنين لا يرتبطون في علاقاتهم المهنية على أساس نوع من التعاقد مع الإدارة، فإذا كانت عليهم واجبات كمواطنين، فإن لهم حقوقاً أيضًا من بينها الحق في المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن تدبير الشؤون العامة.

13- معالجة الاختلالات الكبرى في مجالات عديدة: مثل القضاء واللامركزية والعلاقات بين الإدارة والمواطنين، أما الرشوة فإنها تمثل تجلياً آخرًا لسوء الإدارة بما أنها تهدد مصداقية المحاسبة (من خلال التلاعب بالقواعد المنظمة) والإدماج (من خلال تجاهل حق المواطنين في المعاملة المنصفة)، وتبرز خطورة الرشوة أكثر في التعامل معها وكأنها سلوك عادي، مما قد يضعف من علاقات الثقة بين المواطنين والإدارة، ويشوش على مناخ الأعمال العامة والخاصة.

14- تعزيز سياسة اللامركزية في الإدارة وتشجيع العمل المشترك في ما بين القطاعات الوزارية، وبالنسبة للجماعات المحلية فإنه ينبغي أن تتمتع الإدارات الإقليمية بتفويض واسع للاختصاصات والموارد، خاصة في مجال إعداد التنمية الاقتصادية، كما يجب العمل على "استقرار الخريطة الإدارية"، بالاعتماد على تقسيم إداري للمحليات بشكل أكثر عقلانية، وعلى ترسيخ دور المستويين الاستراتيجيين للامركزية الإدارية للمناطق الليبية، أي الجماعات المحلية، كونها تشكل مشروع مهم لخدمة الديمقراطية، ورفع مردودية السياسيات التنموية.

15- استمرار دور مؤسسات الرقابة الإدارية والمالية في لعب دور حاسم في كشف أي انتهاكات قد تُرتكب في الإدارة، على غرار دور وسائل الإعلام .

ثالثاً: استراتيجيات بناء الدولة:

وتقوم على الأسس التالية:

1- الاهتمام بالشباب كونهم أساس التنمية البشرية وتذليل الصعوبات التي تعترض تحقيق الذات، والتكوين المحدود والبطالة، ومختلف أشكال العوز والحاجة، كونها معطيات تدفع إلى تنامي الشعور بالإحباط واليأس.

2- العمل على إنشاء دولة المؤسسات من أجل بناء دولة عصرية دستورية فيها تعددية حزبية، واستبعاد خيار الحزب الواحد، والالتزام باحترام حق تنظيم معارضة مشروعة، تعمل على حرية التعبير وفسح المجال أمام الصحافة.

3- الحفاظ على التوازن بين استقرار المؤسسات وتحركات المعارضة، وبين ضمان الأمن والحرية والمشاركة في الحكم: من خلال مشاورات وطنية على نطاق واسع، وإعداد ومراجعة الدستور، وإقرار القوانين والأنظمة، وإعادة هيكلة المؤسسات، وإعادة تنظيم أجهزة الدولة، وإدماج النخب السياسية والإدارية، والمشاركة الواسعة للأحزاب في الحكومة[1].

4- كشف أي انتهاك لحقوق الإنسان والعمل على تحقيق أعلى درجات الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية من خلال إقامة حياة ديمقراطية فعالة.

5- دعم مؤسسات المجتمع المدني، حيث أن العمل الوطني في النظام الديمقراطي الدستوري، يحتاج إلى رأي عام نير مطلع على الحقائق، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والصحف؛ لأنها تنقل أعمال الحكومة إلى الشعب، كما أنها تنقل رغبات الشعب وآماله للحكومة، وتُهدي الحكومة أفضل الأساليب والوسائل التي يجب أن تسلكها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

6- القضاء على الفساد الإداري، فإذا أصبح الحكم أداة استغلال وأعطيت الوظائف والأعمال في الإدارات إلى المحسوبين والمنسوبين لأقارب وأنصار مسئولي الدولة الكبار، أو المسيطرين على الدولة من خلال الجيش أو الأجهزة الأمنية، فستسود الفوضى ويعم الفساد وستكون النتيجة النهائية سقوط الحكومة أو النظام، وانتشار المظاهرات والإضرابات والاعتصامات وما إلى ذلك، ولحل هذه المعضلة يقتضي على الإداريين في الحكومة أن ينموا روح المسؤولية الفردية، وأن يشعروا بواجبهم، كما أن على الحكومة القيام بالإشراف الإداري القوي الذي يراقب سير أعمالهم، والخشية والرهبة من المسؤولية، كما يجب عليها أن تراعي في اختيارهم المؤهلات والكفاءات والأخلاق والمصلحة العامة، والاعتبارات المادية والمعنوية، وأن يخضع تعيينهم وترفيعهم وتسريحهم لقواعد وضوابط عادلة، منصفة، تحول دون التعيين والترفيع الاستثنائي والعزل التعسفي، وأن توسع في صلاحياتهم بدرجة تقضي على الروتين الذي يسبب البطء والتعقيد والفوضى في الإجراءات الحكومية، وعلى الإهمال لمصالح الشعب في الإدارات، ويبقى الإصلاح هو الطريق إلى نهضة الدولة، ذلك الإصلاح الذي يقوم على إدخال الإصلاح على المنهج القديم دون تقويضه ودون التضحية بشخصية الشعب، على شرط أن يكون هذا القديم قد أفرز من قبل الشعب.

(1) المؤتمر الدولي الوزاري لدعم ليبيا، في مجالات الأمن والعدالة وسيادة القانون، باريس، 12 شباط/فبراير 2013 م

7- حل مشكلة استمرار ثقافة مقاومة التغيير المتسمة بطابعها المتمركز والقبلية والمناطقية الإقليمية، وبعدم إبدائها سوى لاستعدادٍ محدودٍ للثقة، وتفويض الاختصاصات فتبقى اللامركزية الإدارية، بعيدة عن مصاحبة ثقافة التغيير المركزية وتقويتها ودعمها بكافة الوسائل الممكنة.

8- نقل المعسكرات من المدن إلى المناطق التي يجب أن تكون تلك الوحدات فيها دفاعاً عن السيادة الوطنية، والإبقاء على معسكرات معينة للشرطة (الأمن العام) وحراسة المنشآت العامة.

9- معالجة الاختلالات الأمنية والاقتصادية والإدارية والتموينية، والإشراف على إعادة إنتاج النفط والغاز وبقية الثروات وتنظيم تصريفها للتصدير وللاستهلاك المحلي.

10- تشكيل لجنة تعويضات تقوم بعملية حصر شاملة للأضرار التي لحقت بالمواطنين والتجار ورجال الأعمال سواءً في المباني والممتلكات أو الخسائر في الأرواح وهي الأهم، على أن يتم التعويض على فترات متقاربة وبحسب الأولوية والضرورة.

11- ملء الشواغر في الجهاز الإداري للدولة سواء أكان على مستوى السلك الدبلوماسي ورؤساء المصالح والمؤسسات العامة والهيئات، أو على مستوى مدراء عموم المديريات والإدارات العامة، وإعادة ترتيب أجهزة القضاء واستكمال تشكيل المجالس الأهلية المؤقتة للمديريات والمحافظات لملأ الفراغات في الإدارة المحلية خلال المرحلة الانتقالية.

12- إجراء حوارات شاملة مع مختلف القوى والفعاليات حول شكل الدولة القادمة، والإسراع في إعداد مشروع دستور انتقالي يأخذ بعين الاعتبار حصيلة الحوارات التي سبقت إعداده وخصوصية المرحلة القادمة، وإجراء الاستفتاء العام على هذا الدستور، وإعداد قانون الانتخابات العامة في ضوء الدستور المستفتى عليه.

13- إعداد الخطط المناسبة التي تحول دون تبذير المال العام والارتشاء والمحسوبية التي ما تزال متفشية من خلال الإدارة المركزية والأجهزة الوطنية اللامركزية، بالرغم من التدابير والنوايا الحسنة من خلال تحسين شفافية إبرام الصفقات العمومية، واعتماد قواعد عادلة ومحفزة في تدبير الموارد البشرية، وإحداث مجالس محلية للحسابات، واللجوء المتكرر إلى المراقبة الداخلية والخارجية.

14- استقلال القضاء، حيث يجب أن يتمتع القضاء بالاستقلال المطلق دون أي تدخل من السلطة السياسية أو أي سلطة داخل الدولة، وإلا فسوف يختل وسيؤدي هذا الخلل إلى انعدام ثقة الشعب بالحكومة وتأييده لها على ضمانها العدل والحرية والمساواة للجميع على السواء، وإقناعها الشعب بأن ذلك قائم قولاً وفعلاً، وبكل صدق، وإفهامها إياه أن الحكومة لم توجد إلا لخيره وخدمة مصالحه، لا للسيطرة عليه والتحكم به والتمتع بسلطان الحكم.

الخاتمة

شهدت مرحلة المؤتمر الوطني العام تأسيس الجهاز الأمني، من خلال تغيير مسمى الشرطة إلى الأمن الوطني، وتشكلت اللجنة الأمنية العليا المؤقتة، وإطلاق جهاز الأمن الوقائي، ورغم الأخطاء التي وقع فيها المجلس الانتقالي والحكومة المنبثقة عنه فقد وقع المؤتمر الوطني في أخطاء أكبر في إدارة الملفات المطلوب دراستها ووضع الحلول المناسبة لها وذلك نتيجة غياب الرؤية وتضارب السياسات والقرارات، الأمر الذي أدى إلى تداخل وتشتيت الصلاحيات بين المؤتمر والحكومة. فالأماني المعسولة التي يتشدق بها المسئولون في المؤتمرات الصحفية لا تغني عن تحقيق المعالي المأمولة. والشباب في ليبيا يبلغ تعدادهم أكثر من 60 ٪ من نسبة تعداد السكان، فهم طاقة الأمة والأساس في صناعة بناء الدولة الحديثة، ومن خلال ما تم تناوله في هذا البحث تم التوصل الى النتائج والتوصيات التالية:

اولاً/ النتائج:

1- المصالحة الوطنية خاصةً بين الثوار وأنصار النظام السابق، لأن نظام القذافي أوجد فئة عريضة من الشعب في بعض القبائل والمناطق الموالية له، استفادت كثيراً من النظام على حساب المناطق الأخرى، الأمر الذي أدى إلى انهيار الثقة بين أنصار النظام السابق وبقية أفراد الشعب الليبي.

2- عدم إحساس المواطن بالأمن والأمان نتيجة انتشار السلاح، وفشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها من قبل المؤتمر الوطني والحكومة الانتقالية لاستيعاب الثوار .

3- تعد ليبيا مجتمعاً قبلياً يتكون من عدد كبير من القبائل، عمل النظام السابق على ترسيخها وزرع الفتن بينها ولازالت البلاد تعانى من سلبياتها، ورغم التجانس العرقي والديني بين معظم الليبيين إلا أن الأقليات غير العربية من السكان منهم الأمازيغ والطوارق والتبو تطالب بإبراز هويتها وثقافتها وحقها.

4- على الرغم من اعتراف معظم دول العالم بليبيا الجديدة، كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي، وتسلّم مندوبيه السفارات ومكاتب التمثيل الدبلوماسي إلا أن هناك الكثير من دول العالم لازالت ترى أن هذا الأمر بحاجة إلى مزيدٍ من الوقت والجهد.

ثانياً/ التوصيات:

نأمل أن تُراعى هذه النواحي لكي ننهض بالثورة الى بناء الدولة:

1- تصحيح المسار، حيث أن مصير ليبيا هو بين أيدي أبناء الشعب الليبي، فليبيا على مفترق طرق، وتطمح إلى التنمية البشرية؛ لذلك يتعين على الإدارات الوطنية اعتماد اختيارات منسجمة وتسريع الوتيرة وتعميق مشاريع الإصلاح، والمصالحة الوطنية، والتسريع في تطبيق قانون العدالة الانتقالية.

2- النقاش المثمر والبناء: في مجال تدبير الحياة السياسية من أجل تلاقح الأفكار والمفاهيم والتحاليل، طالما كان الهدف هو خدمة المشروع الوطني المتفق عليه من قبل الجميع، والممارسة الديمقراطية الموطدة هي وحدها التي يمكن أن توجه ليبيا نحو السير الثابت إلى طريق النجاح.

3- إيجاد وفاق وطني حول سياسات احتواء الاختلالات الأمنية وبناء الجيش والشرطة ينبغي أن تكون المدخل للتصحيح مع التسليم بأن الدولة الحديثة لا تقوم على العشائرية والقبلية.

4- رصد الواقع الأمني بشكل علمي دقيق، حيث لا تزال أعداد المجموعات والكتائب المسلحة غير معلومة، ولا توجد معلومات عن العديد من مقارها والمنتسبين إليها ووسائل تمويلها وعلاقاتها الأفقية والرأسية، واستمرار الجهل بهذه المعلومات قد يضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات هادفة لضبط الأمن وحفظ النظام العام.

المصادر والمراجع

أولاً/ الكتب:

1) حول الفساد وتدني الخدمات، البشير الكوت، 2011م.

2) ليبيا، الفرص الضائعة والآمال المتجددة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012م.

3) الثورة الليبية وتحديات بناء الدولة، د. حمدي عبد الرحمن.
http://www.aleqt.com/2011/09/02/article_575640.html

4) صلاح الحدّاد، الطريق إلى الديمقراطية: نجح الألمان والأسبان، فهل ينجح الليبيون؟ المنتدى الليبي، السنة الأولى، العدد الثاني، صيف 2006.

ثانياً/ التقارير:

1- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002م، طرابلس.

2- محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة، في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه، منتدى المعارف، بيروت، 2013م.

3- نعمان بن عثمان، "رسالة إلى أيمن الظواهري".
http://www.libya-watanona.com/adab/nbothman/nb07117a.htm 23/3/2012

4- ميراندا لايتسينغر، "القذافي والمتمردون يتنافسون على ولاء القبائل الليبية".

ثالثاً/ شبكة المعلومات:

1) *Thomas Crampton," Qaddafi son sets out economic reforms: Libya plans to shed old and begin a new era

2) *http://www.nytimes.com/2005/01/28/news/28iht-libya_ed3_.html?_r=3 6/3/2012

3) US Library of Congress ،"The United Nations and Libya" ، http://countrystudies.us/libya/26.htm

4) http://www.aleqt.com/2011/09/02/article_575640.html

5) http://www.libyaherald.com/2012/03/09/opinion-womens-role-in-the-libyan-uprising/ 10/3/2012

6) www.img.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=9537

7) http://carnegieendowment.org/files/libya_transition.pdf

8) http://libyanpress.blogspot.com/2012/05/blog-post_6280.html

9) http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR100/RR129/RAND_RR129.pdf

10) http://www.iar-gwu.org/node/368?page=0,2 16/3/2012

a. 1[39] Ronald Bruce St. John

11) http://www.npdc.gov.ly/index.php?option=com_content&view=article&id=348:-15-&catid=10:2012-08-02-22-31-25&Itemid=16

12) http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/04/20124269497183645.htm

13) http://www.middle-east-online.com/english/?id=51011

14) http://www.msnbc.msn.com/id/43049164/ns/world_news-mideast_n_africa/t/gadhafi-rebels-vie-loyalty-libyan-tribes/#.T2M894FqO1s 4/3/2012